



تطوير المناهج الجامعية بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل

أ.د. عبدالله محمد المنصوري
وكيل الجامعة لشؤون التعلم
مدير برنامج العلوم الطبية الأساسية

المقدمة

في ظل الحاجة المتزايدة في ليبيا إلى قوه بشرية مؤهلة في تخصصات مختلفة لتولي الإعمار والتطوير وتكون قادرة علي المساهمة في تنويع مصادر الدخل، يزداد دور الجامعات أهمية في إعداد كفاءات قادرة على قيادة التنمية. غير أن مؤسسات التعليم العالي لازالت غير قادرة علي تلبية احتياجات سوق العمل لوجود تحديات أبرزها ضعف الإقبال على التعليم المهني، وتراجع جودة التعليم في ليبيا.

لذلك فإن الارتقاء بجودة التعليم ومرتكزاته الأساسية لم يعد ترفا بل ضرورة والتي اهمها تطوير المناهج وربطها بمتطلبات سوق العمل لمعالجة الفجوة ودعم جهود التنمية في البلاد. وذلك بربط المعرفة الأكاديمية بالمهارات التطبيقية.

تُمثل مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد وطني مستدام.





التعليم العالي والمناهج الجامعية وأزمة البطالة في ليبيا

معدل البطالة في ليبيا

يرتبط معدل البطالة بعدم توافق مخرجات التعليم العالي مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية بشكل عام. علي الرغم من التغيرات المتسارعة في متطلبات سوق العمل، ما تزال الجامعات تُخرّج أعدادًا كبيرة من الطلبة سنويًا لا يمتلكون القدرة علي المنافسة وكذلك تخصصات محدودة الطلب، مما يؤدي إلى تراكم أعداد الخريجين الباحثين عن فرصة عمل دون توفر فرص تلائم مؤهلاتهم. ويسهم هذا الاختلال في اتساع الفجوة وغياب الكفاءات الوطنية المطلوبة لتحقيق التنمية وازدهار الاقتصاد في البلد.



19.70%
2015

18.50%
2023

18.60%
2024

ليبيا ثالث أعلى الدول العربية في نسبة البطالة، والعاشرة عالميا، بنسبة تجاوزت 18%، وفقا لموقع "تريدينغ إيكونوميكس" الاقتصادي الذي نشر قائمة بمعدلات البطالة لكل دولة على مستوى العالم.

دراسة UNICEF (سبتمبر 2023) بعنوان :
"دراسة حول قابلية توظيف الشباب والمراهقين في ليبيا"
Youth Employability Skills Study



- بلغ معدل بطالة الشباب (15-24 سنة) حسب الدراسة حوالي 51.4%
- أبرز العوائق التي تواجه الشباب عند البحث عن عمل:
- قلة الوظائف المتاحة (45%)
- نقص مهارات مناسبة أو ملائمة لسوق العمل (28%)
- نقص في المعلومات حول الوظائف المتاحة، ومحدودية / وساطة في التوظيف.
- على صعيد المهارات المطلوبة: من المهارات الأساسية التي احتاجها الشباب للتحسن —
القراءة (41%)، الكتابة (29%)
- من المهارات المتقدمة والمطلوبة في سوق العمل — إجادة اللغة الإنجليزية (50%)،
مهارات تواصل وعلاقات شخصية (41%)، برمجة / مهارات تقنية (30%)، معارف في
الإدارة / أعمال / تكنولوجيا المعلومات (حوالي 24% لكل منها).

وزارة العمل والتأهيل

في 2020، بلغ عدد المسجلين لدى الوزارة كباحثي عمل: 128,679 شخص.
من بين هؤلاء المسجلين، 50,643 كانوا خريجين جامعيين .

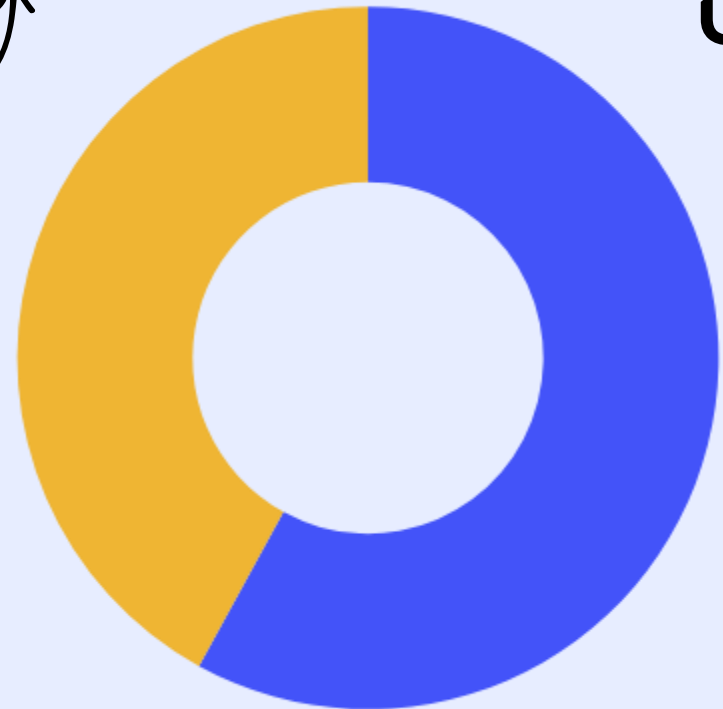
ومن بين هؤلاء، كانت 33,623 من الإناث بينما كان عدد الذكور 17,200. كان هناك 38,805 باحثاً عن عمل أكملوا الدراسة الثانوية، و 28,645 يحملون دبلومات متوسطة، و 10,356 ليس لديهم مؤهلات، بينما كان 230 يحملون درجات الدراسات العليا."

اعلن مركز المعلومات والتوثيق بوزارة العمل والتأهيل،
عن إحصائية ومؤشرات الباحثين عن العمل حتى نهاية
العام 2021. وأظهرت البيانات أن عدد الباحثين عن العمل
المسجلين بلغ 340.954 شخص منهم الذكور بعدد
151.281 شخص أي بنسبة 44%، بينما بلغ عدد الإناث
189.673 سيدة بنسبة 56% .

المؤهلين

58%

42%



غير المؤهلين

ليبيا خارج التصنيف

تواجه ليبيا تحديًا كبيرًا في مجال التعليم حيث اشارت التقارير الي عدم إدراجها ضمن التصنيفات الدولية لجودة التعليم، مثل **تصنيفات QS و Times Higher Education** وغيرها. ويعكس هذا الغياب فجوة واضحة بين الواقع التعليمي المحلي والمعايير العالمية المعتمدة في تقييم جودة المؤسسات التعليمية.

المنتدى الاقتصادي العالمي في "دافوس" 2022 الذي يقيس جودة التعليم في 140 دولة حول العالم، واعتبر المؤشر، ليبيا وخمس دول عربية أخرى كدول غير مصنفة ، بسبب قصور واضح في معايير جودة التعليم فيها.

في عام 2024، ذكر تصنيف أعدته مجلة **Ceoworld Magazine الأمريكية** أن ليبيا جاءت في المرتبة 89 من بين 93 دولة شملها التصنيف، متذيلة بذلك قائمة الدول ذات أنظمة التعليم الأفضل أداءً.

التأثير على الاقتصاد

يعد تطوير المناهج الجامعية في ليبيا لتتوافق مع احتياجات سوق العمل خطوة أساسية للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة بين الخريجين وتعزيز الاقتصاد الوطني.

و تُعد بطالة الخريجين شكلاً من أشكال الهدر الاقتصادي، حيث إن الإنفاق على تعليمهم لا يعود بالنفع الكامل على الاقتصاد والمجتمع. نحن ننظر إلى معدلات البطالة، لكننا نتجاهل تكلفة الفرصة الضائعة، فكل خريج غير مؤهل يكلف الدولة أكثر بكثير من راتبه . بمعنى ان النتيجة هي هدر للموارد المالية والبشرية في ان واحد.





الفجوات المهارية الحرجة في ليبيا

عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

تشمل التحديات الرئيسية للمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا غلبة المنهج النظري في التعليم، وضعف المهارات التقنية والعملية لدى الخريجين، ونقص التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل. وقد أدت هذه الفجوة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين آخذة بالتفاقم بفعل عوامل عديدة من أبرزها:

1. طبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من التطور في نظام التعليم والتدريب.
2. توجه معظم حكومات الدول النامية نحو تقليص الإنفاق على التعليم والتركيز على التوسع الكمي في التعليم، الذي أسهم في زيادة أعداد غير المؤهلين وبرز مشكلة الفجوة الناجمة عن غياب المهارات.

نقاط الضعف في المناهج الجامعية

ضعف التركيز على
المهارات

الاعتماد الكبير
على الجانب
النظري مع
إهمال
المهارات
التطبيقية

01

تكرار المحتوى

وجود تكرار في
بعض
المقررات مما
يقلل من فاعلية
العملية التعليمية
و هدر في الوقت

02

غياب التكامل بين
التخصصات

ضعف الربط بين
العلوم
والتخصصات وعدم
دعم الفهم
الشامل متعدد
المجالات

03

ضعف الأساليب
الإدارية

نقص في
الأساليب الإدارية
الحديثة اللازمة
لتطوير المناهج
وتحسين جودة
التعليم

04

نقاط الضعف في المناهج الجامعية

الاكتظاظ ونقص المرافق

تعاني الجامعات
من اكتظاظ
الطلاب ونقص في
المرافق
والمختبرات، مما
يؤثر سلباً على كافة
مكونات العملية
التعليمية.

08

نقص الكوادر المؤهلة

تعاني بعض
المؤسسات من
فقر في الكفاءات
العلمية المؤهلة
للتدريس بطرق
علمية حديثة

07

نقص المعايير

لا يوجد معيار
واضح لبناء وتطوير
المناهج الدراسية،
مما يؤدي إلى عدم
تجانسها و
عشوائيتها

06

عدم مواكبة التطورات الدولية

لا تواكب المناهج
التعليمية الحالية
التطورات العالمية
في مختلف المجالات،
حيث ان غالبية
المناهج قديمة وغير
محدّثة.

05

تُعد هذه المهارات هي الأكثر طلبًا والأقل توفرًا بين الشباب الليبي الباحث عن عمل:



الكفاءة في اللغة الإنجليزية

حوالي 50% من الشباب المستجيبين في دراسات التوظيف (مثل دراسة اليونيسف 2023) أشاروا إلى أن إتقان اللغة الإنجليزية هو المهارة الأكثر حاجة للتحسين لإيجاد وظيفة.

مهارات التفاعل الشخصي والتواصل

تشمل العمل ضمن فريق، والقيادة، والاتصال الفعال، وتعتبر أساسية لسد النقص في الكوادر الإدارية.

المهارات الرقمية المتقدمة

مثل البرمجة، والمعرفة بأعمال التمويل، تقنية المعلومات

ريادة الأعمال والإدارة

هناك نقص في القوى العاملة الكفؤة على مستوى المهنية والريادة الإدارية في المؤسسات الليبية

نقص التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية والقطاع الخاص

يُعدّ نقص التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وجهات العمل العامة والخاصة في ليبيا أحد التحديات الهيكلية الرئيسية التي تُفاقم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. هذا النقص لا يؤدي فقط إلى عدم توافق في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ، بل يؤثر أيضاً على عملية تنفيذ التدريب بأنواعه وخاصة الميداني وبالتالي علي فرص التوظيف.

إن نقص التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الاعمال بشقيه العام والخاص هو سبب اساسي لمعظم تحديات التوظيف والبطالة الهيكلية في ليبيا. هذا الفشل يخلق حلقة مفرغة من عدم المواءمة بين نوعية وتخصص الخريجين وحاجة السوق (الوظائف). لا توجد حالياً هيئة واحدة مركزية وفعالة بشكل كامل مهمتها الحصرية والرئيسية هي تحديد احتياجات سوق العمل بشكل مستمر وربطها بالتعليم والتدريب. بدلاً من ذلك، تتوزع هذه المسؤولية بين عدة مؤسسات، لكنها تعاني من ضعف في التنسيق وغياب للبيانات الموحدة.

مظاهر نقص التنسيق وتأثيره

تضخم التخصصات غير المطلوبة :

المشكلة: تستمر الجامعات في قبول أعداد كبيرة من الطلاب في تخصصات ذات طلب منخفض أو مشبعة بالفعل في سوق العمل الليبي.
التأثير: زيادة البطالة بين الخريجين وحاجتهم لإعادة التدريب بعد التخرج.

تأخر تحديث المناهج

المشكلة: تتطور متطلبات سوق العمل (خاصة في التكنولوجيا والطاقة) بوتيرة سريعة، لكن المناهج الجامعية تظل ثابتة لسنوات طويلة بسبب غياب آلية رسمية وسريعة لتلقي التغذية الراجعة من الشركات العامة والخاصة.

ضعف التدريب العملي:

المشكلة: لا يوجد إلزام أو دعم حكومي كافٍ لبرامج التدريب الميداني (Internships). العديد من الشركات لا تجد حافزاً لاستقبال الطلاب لتدريبهم، والجامعات لا تملك قاعدة بيانات كافية لفرص التدريب.
التأثير: يتخرج الطالب بخلفية نظرية قوية لكنه يفتقر إلى الكفاءات المهنية والخبرة العملية المطلوبة للالتحاق بالعمل مباشرة.

“

ان سرعة تطور سوق العمل واحتياجاته تحتاج الي
وتيرة موازية من تحديث للمناهج ومراجعة للبرامج
الجامعية بما يتوافق مع هذه الاحتياجات المتغيرة.

“



CURRICULUM

رکائز تطویر المناهج الجامعية في ليبيا

الأهداف الاستراتيجية للتطوير.....

(لماذا نطور ؟)

01

الهدف الأكاديمي
إعداد خريج "محترف"
يمتلك الكفايات العلمية
والعملية التي تمكنه من
المنافسة في بيئة عمل
متجددة ومتسارعة التغير
وليس مجرد "حامل
شهادة"

02

الهدف الاقتصادي
دعم التنافسية
الوطنية والمساهمة
في التحول نحو
الاقتصاد المعرفي

03

الهدف الاجتماعي
لتحقيق الاستقرار
المهني للخريجين
وتقليل معدلات
البطالة النوعية

المحور الأول: إعادة هيكلة المقررات



يهدف هذا المحور إلى تحويل وظيفة المؤسسات التعليمية من مجرد نقل المعلومات إلى خلق للكفاءات (Competency Creation) القادرة على الأداء الفوري في بيئة العمل.

1- التحول من النظرية إلى التطبيق :

التحول نحو التطبيق (50% عملي):

رفع نسبة المشاريع العملية

والـ (Project-Based Learning)

على حساب الدراسة التقليدية



2- التخصصات البينية والمهارات المضافة



يُقصد بهذا المحور دمج المعارف والمهارات من تخصصات مختلفة لإنشاء خريج يمتلك رؤية شمولية وقدرة على حل المشكلات المعقدة التي تتطلب أكثر من مجال معرفي واحد. الهدف هو تحويل الخريج من متخصص في مجال ضيق إلى "خبير شمولي" قادر على التكيف والمساهمة الفعالة في بيئات عمل معقدة ومتغيرة.

تساعد التخصصات البينية والمهارات المضافة في:

- تعزيز القدرة على حل المشكلات المعقدة.
- دعم الابتكار والتفكير النقدي.
- رفع جاهزية الخريجين لسوق العمل الذي يتطلب مرونة معرفية ومهارية.

- تشجيع التكامل بين الكليات والبرامج المختلفة



يجب أن تُضاف هذه المهارات بشكل إلزامي ومدمج في جميع التخصصات لتكون جزءاً من مخرجات التعلم الأساسية:

• **الاتصال الفعال (Effective Communication):** التدريب على العرض التقديمي والكتابة المهنية والتقنية.

• **العمل ضمن فريق (Teamwork):** التركيز على تنفيذ المشاريع الجماعية (PBL) لتعزيز التعاون والقدرة على حل النزاعات.

• **اللغة الإنجليزية المتخصصة:** تطوير مهارات اللغة الإنجليزية ذات الصلة بالتخصص (Technical English) للوصول إلى المصادر العالمية.





المحور الثاني:

ضمان الجودة عبر الشهادات الاحترافية



دمج الشهادات العالمية : تأهيل الطلاب للحصول على شهادات عالمية
مثل:

- Cisco Certified Network Associate (CCNA)
- Amazon Web Services (AWS)
- Certified Management Accountant (CMA)

أثناء الدراسة والتي توفر "ضمان جودة" معترف به دولياً للخريج الحاصل عليها .

الشهادات المصغرة : تقديم وحدات تدريبية مرنة وسريعة

(MICRO-CREDENTIALS) للتعليم المستمر - استجابة سريعة لمتطلبات

سوق العمل المتغيرة والتقنيات الحديثة.

المحور الثالث:

آليات التنفيذ والركائز المهارية



التعلم القائم على المشاريع (PBL)

التركيز على الممارسة وحل المشكلات بدلاً من التلقين. (التقييم عبر تنفيذ المشاريع بدلاً من الامتحانات التقليدية).

المهارات الشاملة (Soft Skills)

إضافة مقررات إلزامية في الاتصال الفعال، العمل ضمن فريق، واللغة الإنجليزية المتخصصة.

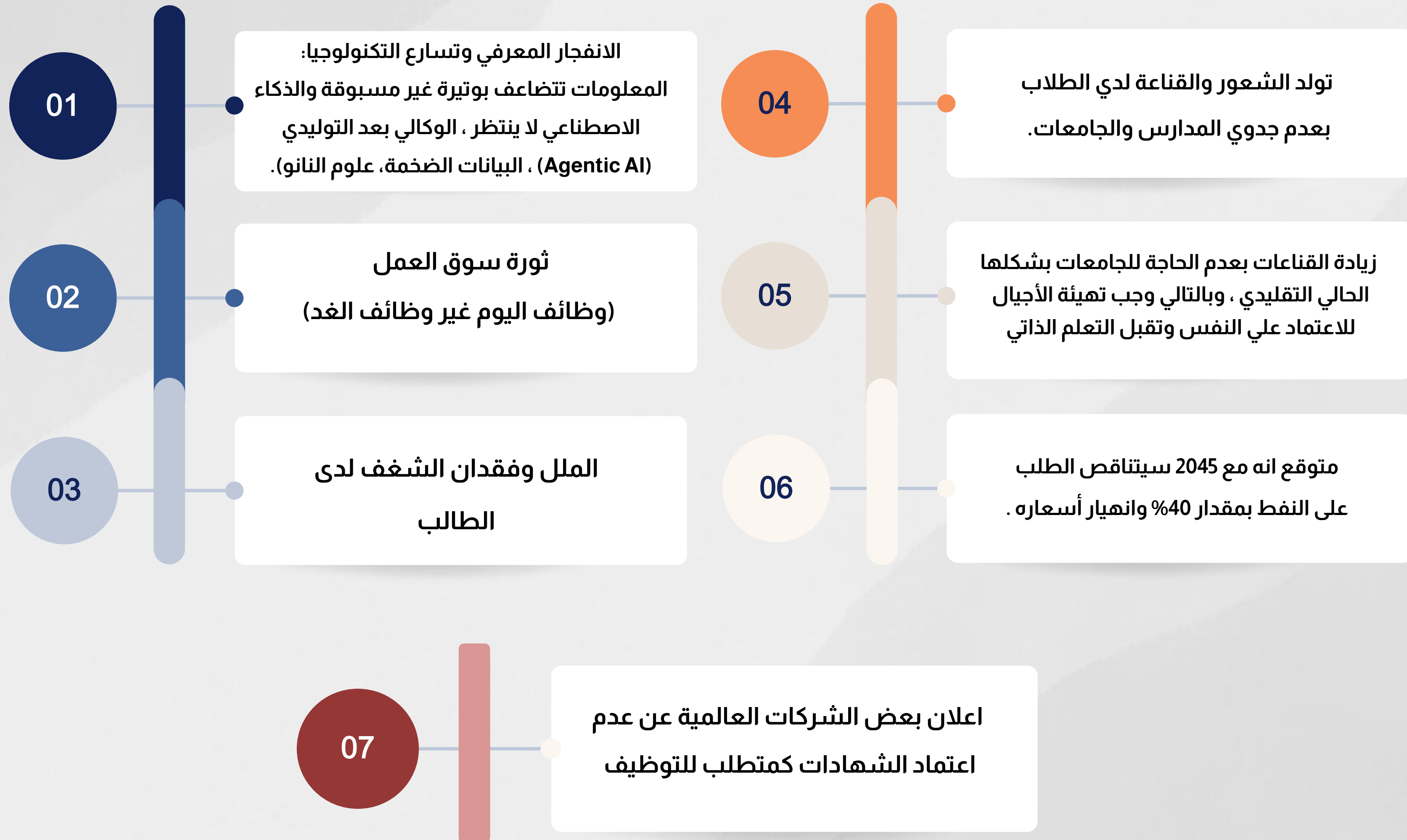
الموارد المفتوحة (OERs) Open Educational Resources

الاستفادة من أحدث المصادر والمناهج العالمية (مثل مناهج الجامعات الدولية).

إصلاح التعليم التقني (TVET) Technical and Vocational Education and Training

مراجعة برامج التعليم التقني لسد النقص في العمالة الماهرة المطلوبة لسوق العمل.

لماذا اليوم
وليس غداً



الخاتمة

إن مراجعة البرامج التعليمية (التخصصات) وتطوير المناهج المكونة لهذه البرامج لم يعد خياراً ، بل هو ضرورة وجودية لضمان استمرارية الجامعات كمؤسسات فاعلة وقادرة على إنتاج رأس مال بشري مؤهل. لقد أثبتنا أن سد الفجوة يتطلب نهجاً شاملاً يدمج المهارات الناعمة، والكفاءات الرقمية، والخبرة العملية في قلب العملية التعليمية.

المراجع

- موقع [/https://tradingeconomics.com](https://tradingeconomics.com)
- المنتدى الاقتصادي العالمي
- مجلة Ceo world Magazine الأمريكية
- دراسة UNICEF (سبتمبر 2023)
- وزارة العمل والتأهيل

شكرا لاستماعكم